



كلية الحقوق

"وصف المواد الدراسية لبرنامج الدراسات العليا"  
( الماجستير )  
2009-2010

### **القانون الجزائري (41701)**

يتضمن منهاج الدراسة لهذه المادة الموضوعات الآتية :  
النظرية العامة للجريمة والعقاب , المسؤولية الجزائية , المساهمة في الجريمة والأحكام العامة للخصومة الجزائية وإجراءاتها وطرق إثباتها وطرق الطعن فيها كما يتضمن جرائم الأموال ( وبشكل خاص ما يتعلق منها بجرائم استخدام التكنولوجيا الحديثة ) وجرائم الأشخاص , مع دراسة تطبيقية لأحد الموضوعات .

### **القانون الدولي العام (41711)**

تتضمن الدراسة النظرية العامة في القانون الدولي العام , مصادره , أشخاصه , المسؤولية الدولية , الحماية الدبلوماسية , التدخل الجماعي ( حل المنازعات الدولية ودياً (سلمياً) أو بشكل غير ودي ( قمعياً ) , قانون البحار , القانون الدبلوماسي , المنظمات الدولية , مع دراسة تفصيلية لأحد الموضوعات الحديثة .

### **القانون الإداري (41721)**

يتضمن منهاج الدراسة دراسة النظريات العامة في القانون الإداري والنشاط الإداري , والتنظيم الإداري المركزي و اللامركزي , ووسائل الإدارة في تحقيق أهدافها , الوظيفة العامة والقرارات الإدارية , النشاط الضبطي و المرفقي مع دراسة تطبيقية لأحد الموضوعات .

### **القانون المدني (42731)**

تتضمن الدراسة النظرية العامة للالتزام ( مصادر و أحكام الالتزام ) , نظرية الإثبات , دراسة بعض العقود المسماة الهامة مثل البيع والإيجار والوكالة , المقاوله , كما يتضمن دراسة معمقة ومقارنة لأحد الموضوعات الحديثة مثل المسؤولية القانونية في ميدان حماية البيئة من التلوث في نطاق القانون المدني , وكذلك مسؤولية ذوي المهن الطبية المدنية وغير ذلك من موضوعات الساعة .

### **القانون التجاري والملكية الفكرية (42761)**

يتضمن منهاج الدراسة دراسة أحكام القانون التجاري كالأعمال التجارية والتاجر والتزاماته والعقود التجارية والإفلاس والأوراق التجارية والعمليات المصرفية . كما يتضمن دراسة معمقة عن الشركات من حيث تكوينها وإدارتها وانقضائها وتصفياتها واندماجها وأنواعها . كما تتناول أيضاً التعريف بالإنتاج الذهني , حقوق المؤلف ووسائل حمايتها على الصعيدين الوطني والدولي و براءات الاختراع وحماية الرسوم والنماذج والعلامات التجارية والصناعية والأحكام الخاصة بسرقة الإنتاج الذهني ووسائل الحد من هذه الظاهرة مع دراسة لواقع قوانين حماية الملكية الفكرية في الوطن العربي و خاصة في الأردن , وتعزيز الدراسة بأحدث القرارات القضائية .

## مناهج البحث العلمي ( 422771 )

أن تقدم البحث العلمي وأهميته يدوران مع المنهج وجوداً وهدماً ، وتهدف مادة مناهج البحث العلمي إلى تدريب الطالب على كيفية اختيار موضوع البحث وعنوانه ووضع خطة لدراسته وكيفية وضع قائمة بالمراجع ، وبيان كيفية جمع المعلومات ، والتوثيق العلمي والهوامش والعلامات الإملائية ، وكتابة البحث ، واستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن والنقدي.

## القانون الدولي الخاص (42732)

يتناول المنهاج الدراسي لهذه المادة موضوع الجنسية وفق القانون الأردني مقارنة مع قوانين الجنسية في الدول الأخرى ، ودراسة مصادر القانون الدولي الخاص وتطورها ، ثم دراسة تنازع الاختصاص التشريعي لبيان القانون الواجب التطبيق في العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي مع طرح دراسة معمقة لأهم الموضوعات كالأحوال ، وتوزيع عناصر الواقعة على أكثر من مكان وانتفاء السلطة وموانع تطبيق القانون الأجنبي.

## النظم السياسية والقانون الدستوري (41722)

تتضمن الدراسة الدولة وأركانها ، خصائص الدولة ، نشأة الدولة ، أشكال الدول، خضوع الدولة للقانون ( النظريات المفسرة لخضوع الدولة للقانون وضمانات قيام الدولة القانونية )، الحكومة أشكال الحكومات، الأنظمة الديمقراطية، الحقوق والحريات، كما تتضمن الدراسة ماهية القانون الدستوري والنظم الدستورية المعاصرة والنظام الدستوري الأردني كما يتضمن دراسة الرقابة على دستورية القوانين .

## قانون التجارة الدولية (42762)

تتضمن الدراسة التعريف بالعقود التجارية ، عقود التجارة الدولية وموقعها من تقسيمات العقود، أمثلة لبعض العقود الدولية الحديثة و التعريف بقانون التجارة الدولية ثم تناول اتفاقية الأمم المتحدة للبيع الدولي للبضائع – كما تتضمن الدراسة لمحة تاريخية لدراسة التعاقد والتجارة الالكترونية مع دراسة التوقيع الالكتروني الرقمي محل العقد الالكتروني، الأهلية للتعاقد، دراسة التجارة الالكترونية والتوقيع الالكتروني في ضوء التشريعات الدولية وقانون المعاملات الالكترونية الأردني مع دراسة تحليلية معمقة لأهم الموضوعات كالعوائق في طريق تطور التجارة الالكترونية ومشاكل التوقيع الالكتروني.

## الفقه الإسلامي وأصوله (42734)

يتناول هذا المساق بالبحث معنى الفقه الإسلامي و التمييز بينه وبين (الشريعة الإسلامية) وتوضيح الاصطلاحات الشائعة في هذا الميدان كالدين والشرع والتشريع، كما يبين تطور مراحل الفقه الإسلامي وأدواره، ودراسة مجالات الفقه الإسلامي . وفي جزء آخر من المساق تتم دراسة أصول الفقه الإسلامي من حيث معنى أصول الفقه وموضوعاته وغاياته وأقسامه، مع دراسة الأبحاث المتعلقة بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والقياس والأدلة الفرعية كالإستحسان والاستصلاح وسد الذرائع.....الخ.

ويتضمن هذا المساق تخصيص جزء منه لدراسة معمقة تنصب على موضوع مهم من موضوعاته كموقف الفقه الإسلامي من حق الملكية و أقسام العقود بين الشريعة الإسلامية والقانون أو موضوعات الأهلية والولاية في الفقه الإسلامي ، و موقف الفقه الإسلامي من العرف.

### **القانون الدولي الإنساني (41712)**

تتناول هذه المادة بالشرح والتحليل والتعريف بالقانون الدولي الإنساني وبيان خصائصه واهدافه وعلاقته بالقانون الدولي لحقوق الانسان. وتهدف هذه المادة الى بيان الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني والتفرقة بين الهدف المدني والعسكري والبحث في مفهوم الحماية واحكامها العامة. وتهدف هذه المادة ايضا الى تعريف الانتهاكات الجسيمة والبحث في مفهوم الاحتلال وخصائصه. وكذلك سوف تسعى المادة الى تحليل بعض النصوص القانونية من اتفاقيات جنيف الاربعة وقانون لاهاي.

### **التشريع المالي والضريبي (41720)**

تتضمن الدراسة مقدمة في المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة التشريع الضريبي الأردني وتطبيقاته الضريبية مع دراسة معمقة للسياسة المالية في الدولة .

### **الجرائم الاقتصادية (41703)**

تتناول هذه المادة التعريف بالجرائم الاقتصادية، وأركانها وأنواعها، كجرائم السرقة والاختلاس والتزوير والرشوة والابتزاز والنصب والاحتيال والغش والتدليس والتهرب الضريبي والسطو والمماطلة في سداد الديون، وغيرها من صور الجرائم المالية. بالإضافة الى الجرائم المتعلقة بالحاسوب من برمجة عمليات وهمية او تزوير معلوماتها، وكذلك الاختراق أو التجسس للحصول على معلومات بهدف التخريب او تحقيق ارباح مالية، مثل جرائم غسيل الأموال و جرائم البيئة والإخلال بتوازنها و الجرائم الالكترونية. كما تركز وجرائم النيل من مكانة الدولة المالية و جرائم تخريب إنشاءات المياه العمومية و جرائم الحريق وطرق النقل والمواصلات والغش والتي تشكل خطرا شاملا ، وكذلك الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة ( الرشوة والاختلاس و استثمار الوظيفة) وإساءة استعمال السلطة والجرائم المتعلقة بالثقة العامة ( تزييف النقود والمسكوكات والطوابع) و جرائم التزوير و السرقة والاحتيال وإساءة الائتمان، المشار إليها في قانون الجرائم الاقتصادية الأردني رقم 11 لسنة 1993.

### **القضاء الإداري (41724)**

تتناول هذه المادة القضاء الإداري والفرق بينه وبين القضاء العادي ومبررات كل منهما، ونشأة القضاء الإداري، كما تتناول دراسة هذه المادة مبدأ المشروعية من حيث معناه ومصادره المتعددة ثم القيود التي ترد عليه والرقابة على أعمال الإدارة المتمثلة بالرقابة الإدارية والرقابة الشعبية والرقابة القضائية وفي مجال الرقابة القضائية. يعرض هذه الدراسة بالتفصيل لدعوى الإلغاء من حيث تعريفها، وخصائصها والمحكمة المختصة نظرها في الأردن، والشروط الواجب توافرها لقبولها والشروط الموضوعية لها، كما تتناول دعوى التعويض عن القرارات والإجراءات غير المشروعة، وتطبيق ذلك كله في المملكة الأردنية الهاشمية.

### الوسائل البديلة لفض المنازعات (42735)

تهدف هذه المادة الي تعريف الوسائل البديلة لحل المنازعات عوضا عن القضاء العادي الذي يعد كوسيلة أصيلة لحل المنازعات، والتعرض للتطور التاريخي لها وتحديد مختلف أنواع هذه الوسائل مثل الوساطة والمصالحة والتوفيق والتحكيم ومدى فاعليتها، وتركز هذه المادة على دراسة للقواعد الدولية في هذا النطاق وخصوصا نظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية وقواعد التوفيق التي وضعتها اليونسترال (لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية، بالإضافة الي التفرقة بين هذه الوسائل والتركيز على نظام التحكيم كوسيلة ناجعة ومنتشرة في حسم النزاعات والإشارة إلي قانون التحكيم الأردني بهذا الشأن.

### قانون العمل والتأمينات الاجتماعية (42736)

تتناول هذه المادة دراسة المبادئ العامة في قانون العمل من حيث تعريفه وأهميته ومصادره واستقلاله ونطاق تطبيقه، كما تتناول دراسة الأحكام القانونية لعقد العمل الفردي من حيث عناصره وانعقاده ومدته وآثار انتهاء هذا العقد . كما تتناول أيضاً التنظيم القانوني لعلاقات العمل الجماعية سواء ما تعلق منها بعقد العمل الجماعي أو التنظيمات النقابية أو تسوية النزاعات العمالية الجماعية .

كذلك تتناول هذه المادة مقدمة في التشريعات الاجتماعية ، ثم تبحث في قانون الضمان الاجتماعي من حيث تعريفه وأسس وشروطه والآثار المترتبة عليه، والأساليب الادارية المتبعة وتطبيقه.

### التشريعات الالكترونية ( 42763 )

تتناول هذه المادة التشريعات التجارية والالكترونية، من حيث بيان التشريعات التجارية، والتركيز على دراسة قواعد القانون التجاري وتطوره والأعمال التجارية، والتاجر والشروط الواجب توافرها فيه والتزاماته القانونية ، وتتضمن كذلك دراسة المتجر وعناصره التي يتكون منها وحمايته، و النظام القانوني للتجارة الإلكترونية ومستجداتها والمزايا والمشكلات التي تثار في نطاقها، كما تتطرق المادة إلى إبرام العقود بوسائل الاتصال الحديثة ، والتوقيع الإلكتروني مع استعراض لبعض التطبيقات العملية الخاصة بالتجارة الإلكترونية كبطاقات الائتمان، ودراسة النظام القانوني لها، كما تتضمن دراسة للمواقع الالكترونية، وحمايتها في ظل القانون